التحكيم بالشـــريعة عند الأقليات المســـلمة في الغرب - تحديات وحلول مع التطبيق على القانـــون الكنـــدي فـــي القضايـــا التجاريـــة والأسرية

Sharia Arbitration for Muslim Minorities in the West: Challenges and Solutions With Application to Canadian Law in Commercial and Family Matters

إعداد

د. حمزة بن مصطفى يعقوب

Dr. Hemza Yagoub

الأســـتاذ المســـاعد في قســـم الدراســـات الإســـلامية بالجامعة الإسلامية بمنيسوتا

Assistant Professor at the Islamic Studies Department of the Islamic University of Minnesota

Email: hy.emails@gmail.com

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي IUM

ملخص البحث:

تطرقت في هذا البحث إلى التحكيم الشرعي عند الأقليات المسلمة في الغرب، مع ذكر التحديات والحلول، والتطبيق على القانون الكندي في القضايا التجارية والأسرية. وقسمته إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة، فذكرت فيها أهمية الحكم بشرع الله، وأن من سبل تحقيق ذلك في الأقليات هو التحكيم.

ثم أوردت في التمهيد مقدمات ممهدات عن التحكيم. فذكرت في المطلب الأول تعريف التحكيم، وفي الثاني مصطلحات لها تعلق بالتحكيم، وفي الثالث أصل مشروعية التحكيم، وفي الرابع مزاياه وعيوبه، وفي الخامس أهمية الإلزام بالحكم.

وأما المبحث الأول، فحررت فيه نطاق التحكيم. فأوردت في المطلب الأول منه الخلاف الفقهي، مع الترجيح، وفي الثاني مجالات التحكيم في النظام السعودي، ومرادهم بالتحكيم المذكور في الأحوال الشخصية، وفي الثالث ما رأيته راجحاً في تطبيق التحكيم الاصطلاحي الملزم في القضايا الأسرية.

وأما المبحث الثاني، فذكرت فيه القانون الكندي وإمكانية التحكيم بالشريعة تحت مظلته. فتناولت في المطلب الأول منه نبذة عن أنواع القوانين الكندية، وفي الثاني قانون التحكيم على وجه الخصوص، وفي الثالث تفصيل قابلية القوانين المحافظية للتحكيم الشرعي.

وأما المبحث الثالث، فعددت فيه بعض التحديات والحلول. فأوردت في المطلب الأول منه التحديات التي تواجه تطبيق التحكيم بالشريعة في كندا، وفي الثاني بعض الحلول الممكنة.

ثم ختمت بذكر أهم النتائج والتوصيات. ومن ذلك ترجيحُ جواز التحكيم الملزم في جميع المسائل التي تتعلق بالخصمين، سوى الحدود ونحوها، وأن أنظمة المحافظات والأقاليم الكندية تتباين في إباحة التحكيم الشرعي وعدمه. ومن أهم التوصيات دعمُ إنشاء مراكز متخصصة في التحكيم الشرعي في البلاد غير الإسلامية.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

كلمات مفتاحية: التحكيم – الشريعة – كندا – التحديات – الحلول .

Abstract:

In this study, I explored Islamic arbitration among Muslim minorities in the West, highlighting its challenges and solutions, with a focus on its application under Canadian law in commercial and family issues. The research is structured into an introduction, a prelude, three sections, and a conclusion.

In the introduction, I emphasized the importance of ruling based on Islamic law.

The prelude presents foundational concepts related to arbitration, including its definition, related terminologies, the legitimacy of arbitration in Islamic law, its advantages and disadvantages, and the importance of enforcing arbitral rulings.

The first section discusses the scope of arbitration. It covers the juristic disagreement with a preferred opinion, arbitration fields in the Saudi legal system, and my viewpoint on the enforceability of arbitration in family disputes.

The second section examines Canadian law and the possibility of conducting Islamic arbitration under its framework. It includes an overview of Canadian legal classifications, a discussion of its arbitration law, and an analysis of provincial laws regarding their compatibility with Islamic arbitration.

The third section outlines various challenges and solutions. It identifies obstacles to applying Islamic arbitration in Canada and suggests possible solutions.

The research concludes by summarizing key findings and recommendations. Among the findings, I support the permissibility

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

of binding arbitration in all disputes concerning the parties, except for criminal cases such as hudud. Additionally, I note that Canadian provincial and territorial laws differ in their recognition of Islamic arbitration. Recommendations include supporting the establishment of specialized Islamic arbitration centers in non-Muslim countries.

Keywords: Arbitration – Sharia – Canada – Challenges – Solutions

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد، فمن أعظم واجبات الدين الإسلامي أن يكون تحاكم الناس عند النزاع إلى رب العالمين، وألا يقدموا على الشريعة أيّ نظام وضعي. وقد أكد الشارع ذلك في نصوص كثيرة، منها:

قوله تعالى: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [1]

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِن كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [2]

وقوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [3]

ولا شك أن إقامة المحاكم الشرعية الرسمية في البلدان الغربية بعيدة المنال في عصرنا، لكن ذلك لا يُعفي المسلمين من واجب التحاكم إلى شرع الله متى ما وُجد سبيل إليه. وقد وجد التحكيم قبولاً واسعاً في الآونة الأخيرة، خاصة مع توسع التجارة الدولية، وازدحام المحاكم بالقضايا المختلفة.

ومع ذلك، فإن التحكيم الشرعي لا يكاد يُعرف ولا يُذكر عند الأقليات المسلمة الغربية، فكان من المهم نشر الوعي حوله، وبيان مدى انسجامه مع القوانين الوضعية، والتحديات التي تنشأ عن تطبيقه، والحلول المقترحة لتلك الإشكالات.

1- سورة: النساء، آية: 65.

2- سورة: المائدة، آية: 44.

3- سورة: المائدة، آية: 50.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

ولما كان من الصعب إلقاء الضوء على طرق تطبيق التحكيم الشرعي على جميع الأقليات المسلمة الغربية في بحث مختصر؛ لما يوجد من اختلاف كثير بين قوانين البلدان، بل بين قوانين البلد الواحد كما يأتي بيانه، قررت الاقتصار على القانون الكندي، وجعله نموذجاً لبحوث مستقبلة أخرى في نفس المجال إن شاء الله.

أسأل الله الإعانة، والسداد، وأن يجعله عملًا مباركاً، نافعاً، وذخراً ليوم المعاد.

مشكلة البحث

- كيف يمكن تطبيق الشريعة في التحكيم الواقع في دولة كندا؟
- ما المجالات التي يجوز فيها التحكيم في الفقه الإسلامي؟
- ما المجالات التي يمكن فيها تطبيق التحكيم الشرعي في كندا؟
- هل الأفضل التحكيم بالأنظمة الموافقة للشريعة، أو وفق مذهب معين، أو بالعدالة والإنصاف؟
- ما التحديات التي تُواجَه في سبيل تطبيق التحكيم الشرعي في كندا؟
- ما الحلول المقترحة تجاه تلك التحديات؟

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تتجلى أهمية الموضوع فيما يلي:

- كون الحكم بما أنزل الله من أعظم واجبات الدين.
- أن التحكيم من أهم وسائل إقامة شرع الله في البلدان الغربية؛ لما يمتاز به من الإلزام مع حسم النزاع.
- أن التحكيم الشرعي لا يكاد يُعرف بين الأقليات المسلمة، حتى عند المختصين.
- أن كثيراً من إشكالات الغلو في الدين أو التفريط فيه تظهر في مسألة التحكيم.
- أن بيان التحديات والحلول بصفة تطبيقية على النظام الكندي يجعل الصورة أوضح وأبين.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

- كون الباحث من دولة كندا، وعلى اطلاع على جملة من قوانينها وأعرافها.

أهداف البحث

- بيان طريقة تطبيق الشريعة في العملية التحكيمية في كندا.
- بيان مجالات التحكيم في الفقه، ومذاهب العلماء في ذلك، والراجح.
- بيان مجالات التحكيم في قوانين محافظات وأقاليم كندا.
- بيان أنواع القوانين الموافقة للشريعة التي يمكن اختيارها للتحكيم في كندا، ومزايا كل واحد منها.
- إبراز التحديات التي تعرض في سبيل تحكيم الشريعة الإسلامية في الأقليات المسلمة.
- بيان الحلول المناسبة لتلك التحديات.

حدود البحث

- أنه يختص بالتحكيم، دون غيره من وسائل فض المنازعات.
- أنه يختص بالنظر في مدى إمكان تطبيق التحكيم الشرعي على القانون الكندي فقط.
- أنه يتعرض للتحكيم التجاري والأسري فقط؛ لأنهما أكثر الموضوعات التي يقع فيها النزاع.
- أنه يبين الحكم العام للتحكيم الشرعي في المجالين الماضيين، دون التعرض لتفاصيل المسائل المندرجة تحتهما.

الدراسات السابقة

هناك بحوث عدة في التحكيم في البلدان الغربية، وتتناول جوانب مختلفة، من أهمها:

- بحث: « لجان التحكيم عند المسلمين في ديار الغرب »، للباحث ياسين غضبان. والفرق بين البحثين واضح.
- بحث « التحكيم الشرعي بين المسلمين في بلاد الغرب »، للدكتور

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

أحمد شليبك. وفيه تأصيل نظري لبعض مسائل التحكيم المهمة.

- بحث « التحكيم القضائي بين المسلمين في أمريكا الشمالية »، للدكتور محمد آدم الشيخ. وذكر فيه مقدمات مفيدة في التحكيم، ثم ركز على شروط المحكم والوسيط في الولايات المتحدة، وبالخصوص: ولايتَي فيرجينيا وماريلاند.
- بحث « دور التحكيم في تطبيق الشريعة الإسلامية لدى الأقليات المسلمة »، للدكتور خالد بن سعد السرهيد. ولم يتطرق إلى التطبيق على قوانين إحدى الدول بعينها.
- ومن البحوث الغربية في الموضوع:
- بحث « The Catalist :1991 ,Religious Tribunals and the Ontario Act for Change »، للباحثة شيلي مكجيل. ويتناول الأسباب التي أدت إلى تغير قانون التحكيم في ولاية أونتاريو، ومنع التحكيم الشرعي في القضايا الأسرية.
- بحث « Arbitration using Sharia Law in Canada »، للباحث شيريش شتاليا، ونظر فيه إلى العلاقة بين تجويز التحكيم بالشريعة ومبدأ حقوق المواطن في كندا.

ولم أقف على بحث اعتنى بتحرير مجالات التحكيم، مع تطبيقها على القوانين الكندية التفصيلية، وإبراز التحديات المواجهة في إقامة التحكيم الشرعي في ذلك البلد، وذكر الحلول المتقرحة.

خطة البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة، ففيها: أهمية الحكم بشرع الله، والسعي في تحقيق ذلك حسب القدرة.

- **التمهيد:** في تعريف التحكيم، والمصطلحات ذات علاقة به، ومشروعيته، ومزاياه وعيوبه، وأهمية الإلزام بالحكم. ويشتمل على خمسة مطالب:
  - المطلب الأول: تعريف التحكيم
  - المطلب الثاني: مصطلحات ذات علاقة بالتحكيم

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

- المطلب الثالث: مشروعية التحكيم
- المطلب الرابع: مزايا التحكيم وعيوبه
- المطلب الخامس: أهمية الإلزام بالحكم

■ **المبحث الأول:** نطاق التحكيم عند الفقهاء، وفي النظام السعودي، والترجيح. ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: نطاق التحكيم عند الفقهاء
- المطلب الثاني: نطاق التحكيم في النظام السعودي
- المطلب الثالث: الترجيح في مصطلح التحكيم في الأحوال الشخصية

■ **المبحث الثاني:** القانون الكندي والتحكيم الشرعي. ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: نبذة عن القانون الفدرالي والمحافظي في دولة كند ا
- المطلب الثاني: قانون التحكيم في كندا
- المطلب الثالث: قابلية القوانين المحافظية الكندية للتحكيم الشرعي

■ **المبحث الثالث:** التحديات والحلول. ويشتمل على مطلبين:

- المطلب الأول: التحديات
- المطلب الثاني: الحلول المقترحة

وأما الخاتمة، ففيها أهم النتائج والتوصيات.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

التمهيد

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التحكيم

أما عند أهل اللغة: فأصل التحكيم من الفعل حَكَمَ، أي: قضى، والحُكْمُ هو: القضاء. وحكَّم إنساناً في أمر: أمره أن يحكم بينهم، أو أجاز حكمه فيما بينهم[4].

وأما عند الفقهاء: فاختلفت عباراتهم في تعريف التحكيم، لكنها متقاربة المعنى، ومن أفضلها ما جاء في مجلة الأحكام العدلية أن التحكيم: « عبارة عن اتخاذ الخصمين حاكماً برضاهما؛ لفصل خصومتهما ودعواهما »[5]. وباقي التعريفات تدخل فيه، ولا تخرج عنه[6]. وزادت المجلة بعد ذلك: « ويقال لذلك: حَكَم، بفتحتين، ومُحَكَّم، بضم الميم، وفتح الحاء، وتشديد الكاف المفتوحة »[7].

وأما عند أهل القانون: فله كذلك تعريفات كثيرة، من أدقها أن التحكيم: نظام خاص للتقاضي ينشأ من الاتفاق بين الأطراف المعنية على العهدة إلى شخص أو أشخاص من الغير بمهمة الفصل في المنازعات القائمة بينهم بحكم يتمتع بحجية الأمر المقضي[8].

ويتبين من هذا التعريف أن من خصائص التحكيم: أنه قضاء خاص، وأنه يجد مصدره في اتفاق الأطراف، وأن وظيفته حسم النزاع الناشئ بين الأطراف، وأن الحكم الصادر فيه لازم[9].

4- انظر مادة « حكم » في: الصحاح، للجوهري، ص270؛ تاج العروس، للزبيدي، 31/510، 511.

5- مجلة الأحكام العدلية، للجنة من العلماء، المادة 1790.

6- انظر: التحكيم الشرعي والقانوني في العصر الحاضر، للزحيلي، ص463.

7- مجلة الأحكام العدلية، للجنة من العلماء، المادة 1790.

8-انظر: التحكيم الوطني والأجنبي، لآل فريان، ص52.

9- المصدر نفسه.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

المطلب الثاني: مصطلحات ذات علاقة بالتحكيم

❖ **القضاء:** هو تبيين الحكم الشرعي، والإلزام به، وفصل الخصومات[10].

ويتفق التحكيم مع القضاء في أمور، منها: أن مهمة كل منهما هي حسم النزاعات، وأن الحكم الصادر عن كلٍّ واجبُ النفاذ، وأن عمل القاضي والمحكم من طبيعة واحدة[11].

ويختلفان في أمور أخرى، منها: أن القضاء لا يفتقر إلى اتفاق المتنازعين ولا رضاهما، بخلاف التحكيم[12]، وأن سند ولاية القضاء هو نص القانون الذي منحه الولاية لفصل النزاعات، بخلاف المحكم، فسنده هو اتفاق الأطراف[13]، وأن الأصل أن حكم المحكم لا يتعدى المحكوم عليه، ولو ثبت ببينة لديه[14].

❖ **الصلح:** هو تسوية ودية تجري مباشرة بين طرفي النزاع، حيث يتنازل كل منهما راضياً عن جزءٍ من حقه لدى الآخر؛ لحسم النزاع بينهما[15]. أو يقال اختصاراً: هو معاقدة يتوصل بها إلى موافقة بين مختلفين[16].

ويتفق التحكيم مع الصلح في أمور، منها: أن كلا منهما يحسم النزاع بين الطرفين، وأنه لا يجوز - في النظام السعودي مثلًا - التحكيمُ فيما لا يجوز فيه الصلح[17].

ويختلفان في أمور أخرى، منها: أن الصلح لا يتم إلا بموافقة الأطراف،

10- انظر: الروض المربع، للبهوتي، ص677؛ مطالب أولي النهى، للرحيباني، 437/6؛ التحكيم في الشريعة الإسلامية، لآل خنين، ص49.

11- انظر: الشهابي الشرقاوي ويحيى الشريف، مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشهابي ويحيى الشريف، ص21.

12- انظر: التحكيم وضوابطه الشرعية والإجرائية، للألفي، ص514؛ قضية التحكيم على الصعيد الشرعي، لعلي، ص87.

13- انظر: مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشرقاوي والشريف، ص21؛ التحكيم الشرعي والقانوني في العصر الحاضر، للزحيلي، ص470؛ التحكيم الشرعي بين المسلمين في بلاد الغرب، لشليبك، ص24.

14- انظر: التحكيم في الشريعة الإسلامية، لآل خنين، ص51.

15- انظر: مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشرقاوي والشريف، ص19.

16- انظر: كشاف القناع، للبهوتي، 383/3.

17- انظر: مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشرقاوي والشريف، ص22.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

وأنه لا يشترط فيه الإلزام من المصلحين، إلا إذا تم الاتفاق بتلاقي الإرادتين، وأن فيه نوع تنازل، بخلاف التحكيم في الكل[18].

❖ **الوساطة (أو التوفيق):** هي أي عملية تطلب فيها الأطراف إلى شخص آخر (الوسيط) أو أشخاص آخرين مساعدتها في سعيها إلى التوصل إلى تسوية ودية للمنازعة القائمة بينهما[19].

ويختلف التحكيم عن الوساطة في أمور، منها: أن قرار الوساطة ليس له قوة إلزامية، ولا يكتسب أهمية إلا بقبول الأطراف له طواعيةً. وتكون الوساطة في العادة هي المرحلة السابقة على التحكيم، حيث إذا فشل الخصوم فيها لجؤوا إلى التحكيم لحسم النزاع[20].

على أنه قد يصبح قرار الوساطة أو الصلح ملزماً إن صدر به حكم التحكيم[21].

المطلب الثالث: مشروعية التحكيم

نص القرآن الكريم على مشروعية التحكيم في الشقاق الزوجي، حيث قال تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾[22].

وجاء في الحديث أن رسولَ الله ﷺ قال لرجل: « إنَّ الله هو الحكم، فلِمَ تُكنى أبا الحكم؟ قال: إنّ قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني، فحكمتُ بينهم فرضِيَ عليّ الفريقان، قال: فما أحسن هذا! فمَن أكبر ولدك؟ قال: شُريح، قال: فأنت أبو شُرَيْحٍ »[23]. فأقره على التحكيم.

18- انظر: التحكيم الوطني والأجنبي، لآل فريان، ص60؛ التحكيم في الشريعة الإسلامية، لآل خنين، ص608.

19-انظر: مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشرقاوي والشريف، ص24.

20-انظر: المرشد العملي في التحكيم التجاري، للخلوي، ص17؛ مبدأ التحكيم، للقره داغي، ص297؛ مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشرقاوي والشريف، ص25.

21-انظر: مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشرقاوي والشريف، ص25.

22-سورة: النساء، آية: 35.

23-أخرجه النسائي (كتاب: آداب القضاة، باب: إذا حكموا رجلاً فقضى بينهم، رقم: 5382). وصححه الإمام الألباني رحمه الله في صحيح سنن النسائي.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

وقد اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية التحكيم في الجملة[24]، بل حكي فيها الإجماع[25].

المطلب الرابع: مزايا التحكيم وعيوبه

للتحكيم مزايا كثيرة تجعله مقدماً على القضاء في أحوال، من أهمها:

- أنه يقوم على التراضي وحرية الأطراف. فهو عقد يتم بإرادة الطرفين، فيتفقان على كافة المسائل المتعلقة بالعملية التحكيمية، من اختيار المحكمين، ومكان ولغة التحكيم، والقانون واجب التطبيق، وغير ذلك[26]. لكن ينبه على أن القوانين تختلف في تقييد أو إطلاق تلك الحرية، وستأتي أمثلة على ذلك.
- سرعة الفصل في المنازعات، وذلك بسبب تحديد مدة التحكيم، وتنظيم الجلسات حسب رغبة الأطراف[27].
- السرية. وهي من أبرز مميزات التحكيم، وتناسب الشركات التجارية وذوي الهيئات والمناصب[28].
- أنه صار - في كثير من صوره - معترفاً به في معظم الدول[29].

ومن عيوبه:

- أنه مبني على التقاضي على درجة واحدة. فلا يمكن للخصوم تدارك خطأ في موضوع الحكم بالاستئناف في الجملة[30]. وقد يُرى أن

24-وسيأتي توثيقها عند تفصيل مجالات التحكيم.

25-انظر: القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لابن العربي، ص758؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، 117/3.

26-انظر: مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشرقاوي والشريف، ص26؛ قضية التحكيم على الصعيد الشرعي، لعلي، ص97.

27-انظر: التحكيم الوطني والأجنبي، لآل فريان، ص73، 74؛ التحكيم الشرعي والقانوني في العصر الحاضر، للزحيلي، ص468.

28- انظر: مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشرقاوي والشريف، ص28؛ قضية التحكيم على الصعيد الشرعي، لعلي، ص97.

29-انظر: التحكيم وضوابطه الشرعية والإجرائية، للألفي، ص522.

30-على أن بعض الأنظمة تجوز إمكانية استئناف الحكم إن اتفق عليه الخصمان قبل صدوره، وكذلك يجوز الاستئناف في التحكيم الرياضي السعودي مثلاً. انظر: مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشرقاوي والشريف، ص29، 30.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

ذلك من المزايا؛ لأنه يجعل العملية التحكيمية أسرع، ويسد أبواب المماطلة.

- أنه لما كان اختيار الحَكَمين من مهمة الأطراف، فقد يختاران محكماً غير كفءٍ. وأثر هذا واضح في الأحكام التحكيمية. وقد يؤدي هذا الأمر إلى إخلال المحكم بأساسيات الإجراءات التحكيمية أو العدل بين الخصمين، ومن ثَم إبطال الحكم الصادر عنه[31]. ويمكن تفادي ذلك بحسن الاختيار، وسؤال أهل الخبرة، واللجوء إلى مراكز التحكيم.

ومع وجود هذه السلبيات، فإنها قليلة مقارنة بما يحققه التحكيم من منافع عظيمة[32].

المطلب الخامس: أهمية الإلزام بالحكم

لا شك أن للوساطة والصلح دوراً أساسياً في فض النزاعات التي تصلح بين الناس. وهما مطبقان في المجتمعات الإسلامية وغيرها دون نكير. لكن تطبيق ما ينتج عنهما من اتفاق معلقٌ على حسن نية الخصوم، فإن شاؤوا طبقوه، وإن شاؤوا تركوه. ولا شك أن هذا ليس بمجدٍ في كثير من النزاعات عظيمةِ الأثر كالقضايا الأسرية، والحضانة، وغير ذلك.

ومن أعظم ما يتميز به التحكيم في عصرنا: أنه ينتهي بحكم ملزمٍ[33]. وقد نص على اشتراط ذلك قانون الأونسيترال النموذجي[34]، وبه صدر قرار مجمع الفقه[35]، وهو موافق لما صرح به الحنابلة[36]وغيرهم. ومع أن الفقهاء مختلفون في عقد التحكيم، هل هو لازم للطرفين بعد

31- انظر: مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشرقاوي والشريف، ص31؛ التحكيم الشرعي والقانوني في العصر الحاضر، للزحيلي، ص468.

32- انظر: التحكيم الشرعي والقانوني في العصر الحاضر، للزحيلي، ص469.

33- انظر: التحكيم الوطني والأجنبي، لآل فريان، ص60؛ تعريف بالتحكيم في الشريعة الإسلامية، لشوقي دنيا، ص218.

34- انظر: مادة 35.

35- انظر: قرارات وتوصيات مجمع الفقه، لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ص178.

36- انظر: كشاف القناع، للبهوتي، 63/15؛ مطالب أولي النهى، للرحيباني، 471/6، 472.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

انعقاده، لكنهم يكادون يتفقون على أن الحكم إذا صدر من المحكم، فإنه لازم للخصمين، ولا يجوز لأحدهما الرجوع عن التحكيم[37].

ومما استُدل به على لزوم الحكم التحكيمي: - قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾[38].

- وقوله ﷺ: « مَن حكمَ بين اثنين تحاكما إليه وارتضيا به، فلم يعدل بينهما بالحقّ، فعليه لعنة الله »[39]. ولولا أن حكمه يلزمهما؛ لما لَحِقه هذا الذمُّ[40] .
- وقياساً على الحكم القضائي[41].

وبالإلزام يحصل حسم النزاع، واستقرار الأحكام، وإلا لم يحصل المقصود منه[42]، ولم تُبذل فيه الأموال والأوقات.

37- انظر: مبدأ التحكيم، للقره داغي، ص323.

38- سورة: المائدة، آية: 1.

39- أخرجه أبو الفتح الأزدي. ورواه أبو بكر غلام الخلال، كما ذكر ابن الجوزي في التحقيق. وذكر ابن عبد الهادي أنه لا يصح الاحتجاج به. انظر: المخزون في علم الحديث، للأزدي، ص118؛ التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي، 384/2؛ تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لابن عبد الهادي، 63/5.

40- انظر: كشاف القناع، للبهوتي، 62/15، 63.

41- انظر: حجية الحكم التحكيمي في الفقه الإسلامي، لشبير، ص564.

42- انظر: التحكيم الشرعي بين المسلمين في بلاد الغرب، لشليبك، ص50؛ حجية الحكم التحكيمي في الفقه الإسلامي، لشبير، ص585.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

المبحث الأول:
نطاق التحكيم عند الفقهاء، وفي النظام السعودي، والترجيح

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نطاق التحكيم عند الفقهاء

اتفقت المذاهب الأربعة على جواز التحكيم في الحقوق المالية وعقود المعاوضات، وما يصح فيه العفو والإبراء[43]، واختلفوا فيما عدا ذلك، وأذكر خلافهم هنا باختصار مكتفياً بالمعتمد من كل مذهب:

مذهب الحنفية: يصح التحكيم في غير الحدود والقصاص[44].

ودليلهم: - أن ما كان من حقوق الله، فإن استيفاءه يكون للأئمة والقضاة[45].

- وأن ما يحكم به المحكم بمنزلة الصلح، واصطلاح الخصوم على هذه الأمور غير معتبر، فلم يصح فيها التحكيم[46].

مذهب المالكية: يجوز التحكيم في كل شيء إلا ثلاث عشرة مسألة، وهي: الحد، والقتل، واللعان، والولاء، والنسب، والطلاق، والفسخ، والعتق، والرشد، والسفه، وأمر الغائب، والحبس، والعقد[47].

ودليلهم: أن هذه الأمور إنما يحكم فيها القضاة، فلا يجوز التحكيم فيها؛ لتعلق الحق فيها بغير الخصمين، فهي إما حقوق لله تعالى وإما لآدمي غيرهما[48].

مذهب الشافعية: يجوز التحكيم في ما عدا حقوق الله، سواء كان حداً أو تعزيراً أو حقاً مالياً لله[49].

43- انظر: النظام القضائي في الفقه الإسلامين، لعثمان، ص57؛ مجالات التحكيم، لصبري، ص262.

44- انظر: البحر الرائق، لابن نجيم، 26/7؛ رد المحتار، لابن عابدين، 354/5.

45- انظر: المبسوط، للسرخسي، 111/16.

46- انظر: المبسوط، للسرخسي، 111/16؛ البحر الرائق، لابن نجيم، 26/7؛ رد المحتار، لابن عابدين، 429/5.

47- انظر: بلغة السالك، للصاوي، 199/4؛ التحكيم التجاري في المملكة وتطبيقاته، للرشود، ص66.

48- انظر: مواهب الجليل، للحطاب، 87/6؛ بلغة السالك، للصاوي، 199/4.

49- انظر: مغني المحتاج، للشربيني، 268/6؛ نهاية المحتاج، للرملي، 243/8.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

ودليلهم: أنها ليس لها طالب معيّن، فلم يجز فيها التحكيم[50].

مذهب الحنابلة: يجوز التحكيم في كل شيء يجوز فيه حكم من ولاه الإمام أو نائبه من الأموال، والحدود، والقصاص، والنكاح، واللعان، وغيرها[51].

ودليلهم: أنه كحاكم الإمام، فله أن يحكم فيما يحكم فيه القاضي[52].

الترجيح:

يمكن أن نرى اتجاهين في تحديد مجالات التحكيم: فمن رأى أنه من باب الصلح قصره على ما يصح فيه الصلح، ولم يجوزه فيما عدا ذلك، على اختلاف بين العلماء فيما يصح الصلح فيه وما لا يصح. وهذا الذي مشت عليه بعض الأنظمة المعاصرة[53]، منها نظام التحكيم السعودي، وسيأتي. ومن رأى أن المحكم كالقاضي الذي يوليه الإمام، جوز حكمه في كل ما يصح فيه حكم القاضي.

والتحكيم في عصرنا له من كل وجهة نظر نصيب؛ إذ المحكم يكتسب سلطانه من اتفاق الخصمين، فلهذا أشبه الصلح، إلا أنه يخالف الصلح من أوجه كثيرة، ومن ذلك أن المحكم يكتسب من قانون التحكيم نوع ولاية في المجالات التي نص على جواز التحكيم فيها، ولذا أباح الإمام له البت فيها، بل وضع له وللخصوم وسائل قانونية تساندهم في عملية التحكيم، ثم تكفَّل بقبول حكمه، واعتماده، والإلزام به، وتنفيذه، وعدم الاعتراض عليه إلا في حالات نادرة، وهي أضيق من أحوال الاستئناف على حكم القاضي الذي ولاَّه وعيَّنه.

وإذا رأى الإمام خطورةً في تجويز التحكيم في نطاق معين: استثناه، ولم يصح إذن التحكيم فيه، ولم ينفَّذ، ولو تراضى الطرفان. ولا شك أن الإمام قد راعى الشروط التي اشترطها في المحكم في تحديد مجالات التحكيم. ولذا، لا يكاد يوجد نظام في عصرنا يبيح التحكيم

50- انظر: روضة الطالبين، للنووي، 121/11؛ نهاية المحتاج، للرملي، 243/8.

51- انظر: كشاف القناع، للبهوتي، 63/15؛ شرح منتهى الإرادات، للبهوتي، 495/3.

52- انظر: الإنصاف، للمرداوي، 241/9؛ كشاف القناع، للبهوتي، 63/15.

53- انظر: التحكيم الشرعي والقانوني في العصر الحاضر، للزحيلي، ص382.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

في الحدود والقصاص؛ لقلة الشروط التي تشترطها القوانين في المحكم، بخلاف ما تقدم من تجويز الحنابلة التحكيمَ فيهما، لكنهم في مقابل ذلك شددوا في شروط المحكم، واعتبروا فيه شروط القاضي[54].

وعلى كلٍّ، فلا وجه للنظر في صحة التحكيم في الحدود وما كان من بابها في الأقليات المسلمة في الغرب[55]؛ لعدم اعتراف الحكومات الغربية بها أصلًا، وعدم إمكان تنفيذها لو صحت. أما القضايا المالية، فلا تكاد تختلف المذاهب ولا القوانين المبيحة للتحكيم في جواز التحكيم فيها. وما عدا ذلك مما يتعلق بالخصمين ولو في باب القضايا الأسرية، فإن المصلحة تستوجب إعمال التحكيم فيه، ما دام النظام يبيحه، وإلا لم يمكن تنفيذه، ولم تتحقق ثمرته.

وإنما ترجَّح ذلك؛ لثبوت أصل إباحة التحكيم، وعدم النص المانع في محل النزاع، وكون المسألة اجتهادية لا يتعين فيها أحد الأقوال، وقياساً على القاضي بجامع صحة حكمهما في المال[56]، وأن عدم العمل بذلك العموم يترتب عليه مفاسد عظيمة باضطرار الخصوم إلى اللجوء إلى المحاكم الوضعية، أو استمرار النزاع بين المتخاصمين مما قد يتسبب في شر عظيم وأمور لا تحمد عقباها. ومع ذلك، فلا بد من التنبيه على أن كلا الخصوم مطالبون بتقوى الله في اختيار محكم أهل للبت في موضوع النزاع، ويتأكد ذلك مع خطورة المسألة المتنازع فيها. والله أعلم.

المطلب الثاني: نطاق التحكيم في النظام السعودي

يغلب في عصرنا ربطُ التحكيم بالمجال التجاري، لكن مجاله أوسع من ذلك، فيشمل النزاعات المتعلقة بالعقود الإدارية والرياضية والناشئة عن المعاملات المدنية...

54- انظر: كشاف القناع، للبهوتي، 63/15؛ شرح منتهى الإرادات، للبهوتي، 495/3.

55- انظر: التحكيم الشرعي والقانوني في العصر الحاضر، للزحيلي، ص480؛ التحكيم الشرعي بين المسلمين في بلاد الغرب، لشليبك، ص47.

56- انظر: مغني المحتاج، للشربيني، 268/6.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

وصرح نظام التحكيم السعودي أنه ينطبق على كل تحكيم، أيًّا كانت العلاقة النظامية التي يدور حولها النزاع[57]. لكنه نص كذلك على عدم سريان أحكامه على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية[58]، والمسائل التي لا يجوز فيها الصلح[59].

وقد أتى ذكر جواز التحكيم وأحكامه في نظام الأحوال الشخصية السعودي في عدد من المواد، لكن المتأمل في التحكيم المذكور هناك - وإن كان يوافق التحكيم الاصطلاحي في بعض أحكامه كترك اختيار الحكمين إلى الزوجين مثلًا[60] -، فإنه يخالفه في أحد أهم شروطه، وهو: الإلزام؛ إذ القاضي غير ملزم بالأخذ بما يقرر الحكمان.

يؤيد ذلك ما جاء في اللائحة التنفيذية المقترحة لنظام الأحوال الشخصية: « للمحكمة بعد اطلاعها على تقرير الحكمين أن تقرر أياً مما يلي:

- اعتماد رأي الحكمين.
- فسخ عقد الزواج وتقرير ما تراه بشأن العوض. وفي جميع الأحوال، لا تفسخ المحكمة عقد الزواج على عوض تسلمه الزوجة إلا بموافقتها »[61].

ولهذا، لا يظهر أن مصطلح التحكيم المستعمل في الأحوال الشخصية يوافق المصطلح الدولي المتعارف عليه، والذي يكون من أهم شروطه: الإلزام بالحكم. ولعله إنما سمي تحكيماً تأدباً مع اللفظ القرآني.

ومع أن نظام التحكيم يمنع التحكيم الاصطلاحي في الأحوال الشخصية، إلا أنه يجوز الفصل في الحقوق المالية المتعلقة بها عن طريق التحكيم؛ لأن المستفيد من هذه الحقوق له الحق في التنازل

57- انظر: نظام التحكيم، للحكومة السعودية، المادة 2؛ مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشرقاوي والشريف، ص20، 21.

58- الأحوال الشخصية: مصطلح قانوني يراد به: الأحكام التي تتصل بعلاقة الإنسان بأسرته، بدءاً بالزواج، وانتهاءً بتصفية التركات أو الميراث. انظر: التحكيم الوطني والأجنبي، لآل فريان، ص57.

59- انظر: نظام التحكيم، للحكومة السعودية، المادة 2.

60- انظر: نظام الأحوال الشخصية، للحكومة السعودية، المادة 109.

61- مشروع لائحة نظام الأحوال الشخصية، للحكومة السعودية، مادة 42.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

عما ترتبه من مبالغ مالية[62].

المطلب الثالث: الترجيح في مصطلح التحكيم في الأحوال الشخصية.

يظهر - والله أعلم - جواز إقامة التحكيم الملزِم - وهو التحكيم الاصطلاحي - في الأحوال الشخصية؛ بناءً على الترجيح السابق ذكره. وقد أكد الحنابلة أن المحكم الذي يقيمه الزوجان كالحاكم الذي يوليه الإمام أو نائبه، والذي سبق الحديث عنه. قال في كشاف القناع: « (ومن حكَّمه الزوجان) بينهما (وهو صالح للحكم؛ فـ) هو (كحاكم) مُولّىً من قبل الإمام أو نائبه؛ لما يأتي في القضاء »[63].

62- انظر: التحكيم الوطني والأجنبي، لآل فريان، ص92.

63- 270/11.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

المبحث الثاني:
القانون الكندي والتحكيم الشرعي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نبذة عن القانون الفدرالي والمحافظي في دولة كندا

تنقسم كندا إلى عشر محافظات وثلاثة أقاليم شمالية. ومما تميزت به المحافظات في أصل نشأتها: الاستقلالية القانونية، حيث كانت المحافظات تتمتع بحرية في إنشاء قوانين خاصة بها، بخلاف الأقاليم، التي كانت تُحكَم من طرف الجهات الفدرالية في الجملة. لكن، مع مرور السنين، اكتسبت الأقاليم استقلالية متزايدة، وحقوقاً قانونية مشابهة للمحافظات[64].

ثم إن معظم السكان يتركزون في المحافظات دون الأقاليم، مع كونها تغطي مساحات شاسعة، وذلك بسبب مناخها البارد شبه القطبي. وتعد محافظتا أونتاريو ثم كيبيك أكثر المحافظات أهمية في هذا البحث؛ لأنهما تتقدمان المحافظات والأقاليم بالنسبة لعدد السكان ونسبة المسلمين، فنسبة المسلمين في أونتاريو تبلغ ٦,٧٪ من مجموع السكان، وفي كيبيك ٥,١٪[65].

وعلى وجه العموم، فإن بعض القوانين في كندا تكون فدرالية، وتخضع لها جميع المحافظات، وأخرى محافظية، بحيث تكون لكل محافظة الحرية في تقنينها بما تراه أنسب. والأصل في التحكيم في كندا أنه محافظي إلا ما يستثنى، كما يأتي.

المطلب الثاني: قانون التحكيم في كندا

لم يكن هناك قانون تحكيم فدرالي في كندا قبل ١٩٨٥م، وكانت

64-انظر: المحافظات والأقاليم، لحكومة كندا. من موقع:
https://www.canada.ca/en/intergovernmental-affairs/services/provinces-territories.html

65-انظر: العدد السكاني للمسلمين في كندا، لإحصاءات كندا. من موقع:
https://www150.statcan.gc.ca/n1/pub/-627-11m/-627-11m-2024058eng.htm

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

قوانين المحافظات مبنية على قانون التحكيم البريطاني الصادر عام ١٨٨٩م. ولما أنشئ القانون النموذجي للأمم المتحدة (UNCITRAL) سنة ١٩٨٥م، اعتمدته بعض محافظات كندا للتحكيم المحلي، مع أنه صمم في أصله للتحكيم الدولي. وبعد ذلك، تم إنشاء قوانين تحكيم فدرالية وأخرى خاصة بكل محافظة، مع وجود اختلافات واضحة بينها [66].

وتفصيل ذلك ما يلي:

- **قانون التحكيم الفدرالي:** وقد صدر قانون التحكيم التجاري (Commercial Arbitration Act) عام ١٩٨٥م مع آخر تعديلات في يوليو ٢٠٢٤م، وبُني على القانون النموذجي للأمم المتحدة[67]. وهو قانون يُستعمل في النزاعات التي تكون منشأةٌ حكومية طرفاً فيها، وكذا في النزاعات البحرية، وما يلحق بها[68]. ويظهر من ذلك أنه قانون قليل الاستعمال مقارنة بالمحافظي؛ لضيق نطاقه.
- **قوانين التحكيم المحافظية:** ويكون - في العادة - لكل محافظة قانونان للتحكيم: أحدهما للنزاعات الداخلية والآخر للنزاعات الدولية.

المطلب الثالث: قابلية القوانين المحافظية الكندية للتحكيم الشرعي

تقدم أن من مزايا التحكيم حرية الخصوم في اختيار المحكمين، وغير ذلك. وكثير من القوانين تنص على جواز اختيار الخصمين للقانون الموضوعي واجب التطبيق، مما يفتح الباب إلى التحكيم وفق أحكام الشريعة. لذا، سيتم النظر في قوانين كل محافظة وإقليم إلى أمرين:

- نطاق التحكيم فيها، خاصة قضايا الأسرة؛ لأن القضايا المالية هي المقصودة في الأصل بأي نظام تحكيم.
- قابليتها للتحكيم الشرعي، وذلك عند تجويزها اختيار الخصمين للقانون واجب التطبيق.

66- انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص4.

67- انظر: قانون التحكيم التجاري، لحكومة كندا، مادة 2.

68- انظر: قانون التحكيم التجاري، لحكومة كندا، مادة 5.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

ويمكن تقسيمها على ثلاثة أقسام:

1 محافظة وأقاليم سكتت عن بند اختيار الأطراف لقانون التحكيم

واختلفت آراء القانونيين هل يفيد ذلك السكوتُ منعَ الاختيار، وأن قانون المحافظة أو البلد هو المتعين[69]، أو أنه ما دام لم يُصرَّح بالمنع، فيجوز لهم اختيار القانون[70]. وعلى الأول: يُغلق الباب أمام التحكيم الشرعي، بخلاف الثاني.

ولعل الثاني هو الأقرب؛ لأن الأصل في المعاملات الإباحة، وهذا هو المتوافق مع الغاية من التحكيم، وما صرح به القانون النموذجي[71]. وعلى كل حال، فالعبرة في كلِّ أمرٍ محتملٍ برأي المحكمة، وتفسيرِها للقانون، فقد ترى إمضاء الحكم بغير القانون الكندي أو إبطاله. والله أعلم.

✦ **محافظة نيوفنلاند ولابرادور (Newfoundland and Labrador):**

لم يذكر قانون تحكيم بهذه المحافظة مجالات التحكيم التي يطبق عليها، فيُحكم بشموله للتحكيم التجاري والأسري معاً. وكذلك لم يتعرض قانون الأسرة الخاص بالمحافظة إلى التحكيم بأي شكل من الأشكال، فلم ينف جوازه[72].

ولما سكت قانون التحكيم عن جواز اختيار الأطراف للقانون الواجب التطبيق، فيبقى الأمر محتملًا - كما سبق بيانه -، مع الميل إلى صحة الاختيار، ومن ثَم جواز التحكيم بالشريعة، سواءً في النزاعات التجارية أو الأسرية.

✦ **إقليم نونافوت (Nunavut):**

نص قانون التحكيم لإقليم النونافوت أنه عام لجميع أنواع عقود التحكيم، ما لم يحصل تعارض بين القوانين[73]. وكذلك لم يتعرض قانون الأسرة الخاص بالإقليم إلى التحكيم بنفي ولا إثبات، ولذلك،

69- انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص12، 13.

70- انظر: إجراءات الطلاق القائمة على الدين، لوهب، ص9.

71- انظر: المادة 28.

72- انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص12، 13.

73- انظر: قانون التحكيم، لحكومة نونافوت، مادة 3.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

يمكن أن يقال بجوازه؛ بناءً على العموم المستفاد من قانون التحكيم. ويقال في مسألة سكوت قانون التحكيم عن جواز اختيار الأطراف للقانون الواجب التطبيق: ما قيل في سابقه.

✦ **إقليم اليوكون (Yukon):**

نص قانون التحكيم الخاص بإقليم اليوكون على أنه يطبق على كل عقد تحكيم، مهما كان القانون المتعلق به، ما لم يحصل تعارض بين القانونين[74]. ولما لم يتعارض معه قانون الأسرة Family Property and Support Act، كان قانون التحكيم شاملًا للتحكيم الأسري أيضاً[75]. ويقال أيضاً في سكوت قانون التحكيم عن جواز اختيار الأطراف للقانون الواجب التطبيق: ما قيل في سابقَيه.

2 محافظات تجوز اختيار الأطراف لقانون التحكيم في القضايا المالية دون الأسرية

✦ **محافظة مانيتوبا (Manitoba):**

نص قانون التحكيم لمحافظة مانيتوبا على جواز اختيار أطراف النزاع القانون واجب التطبيق، إلا أنه منع تنفيذ أي جزء من حكم التحكيم إذا خالف نصاً قانونياً آخر، ولو اتفق الطرفان على خلافه[76].

وصرح قانون التحكيم بمشروعية التحكيم الأسري، لكنه نص على أنه لا يعتبر إلا إن كان القانون المعتمد فيه هو قانون المحافظة أو قانون آخر من القوانين الكندية. وهذا يغلق الباب أمام التحكيم بالشريعة في القضايا الأسرية[77].

✦ **محافظة أونتاريو (Ontario):**

ينص قانون التحكيم الخاص بمحافظة أونتاريو على جواز اختيار الطرفين للقانون واجب التطبيق[78] مما يفتح الباب للتحكيم الشرعي، وهو عام في القضايا التجارية والأسرية، لكنه قُصر بعد ذلك على

74- انظر: قانون التحكيم، لحكومة يوكون، المادة 2.

75- انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص29.

76- انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص8.

77- انظر: قانون التحكيم، لحكومة مانيتوبا، مادة 31/1، 32.

78- انظر: قانون التحكيم، لحكومة مانيتوبا، مادة 1.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

التحكيم التجاري، دون القضايا الأسرية، كما يأتي بيانه.

وكذلك ينص قانونَا التحكيم والأسرة على جواز التحكيم في قضايا الأسرة، وأنه عند التعارض يقدم قانون الأسرة[79]. وقبل ٢٠٠٦م، كان من الممكن في أونتاريو أن يختار المتحاكمان قانوناً للتحكيم غير القانون الكندي كما هو الحال في التحكيم التجاري، لكن معارضة بعض المنظمات الحقوقية التي زعمت أن التحكيم الديني يبخس حقوق النساء: أدت إلى تعديلات في القانون سميت بـ Family Statute Law Amandement Act الصادر في ٢٣ فبراير ٢٠٠٦م[80].

وفقاً لهذه التعديلات، صار كلا قانونَي التحكيم وقانون الأسرة لمحافظة أونتاريو ينصان على أن التحكيم في مسائل الأسرة لا بد أن يتم وفق قانون الأسرة الكندي، سواء كان قانون محافظة أونتاريو أو محافظة أخرى، وإلا لم يعتبر تحكيماً أسرياً وفق القانون، ولم يكن للحكم الصادر منه أي اعتبار قانوني[81]. وكذلك تم النص على أن التحكيم الديني لا يعتمد قانوناً إلا إذا كان موافقاً للقانون الكندي[82]. وهذا يقفل الباب على التحكيم الشرعي في قضايا الأسرة في الجملة.

وهذا التغيير في غاية الأهمية؛ نظراً إلى أن هذه المحافظة هي التي تحوي أعلى نسبة من المسلمين في كندا.

محافظة كيبيك (Québec):

تذكر المواد المنظمة للتحكيم في محافظة كيبيك في قانون Civil Code مع Code of Civil Procedure. وقد جوَّز هذا القانون اختيار الأطراف للقانون واجب التطبيق[83]، مما قد يفتح الباب للتحكيم الشرعي في القضايا المالية.

79-انظر: قانون التحكيم، لحكومة أونتاريو، مادة 32.

80-انظر: قانون التحكيم، لحكومة أونتاريو، مادة 2/1؛ قانون الأسرة، لحكومة أونتاريو، مادة 59.

81-انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص21؛ التحكيم في النزاعات الأسرية والأحكام الشريعة، لرسنيك، ص1، 2.

82-انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص21؛ قانون التحكيم، لحكومة أونتاريو، مادة 2/2؛ قانون الأسرة، لحكومة أونتاريو، مادة 51، 59/2.

83-انظر: التحكيم في النزاعات الأسرية والأحكام الشريعة، لرسنيك، ص2؛ التحكيم الأسري، لحكومة أونتاريو. من موقع:
https://www.ontario.ca/page/family-arbitration

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

أما قضايا الأسرة، فقد نص القانون على منع التحكيم فيه بالكلية، ولو باستعمال القانون الكندي[84]. وقد تم في ٢٠٠٦م تصويت المجلس الوطني بإجماع على منع المحاكم الشريعة، والذي كانت الغاية منه في الأصل: منع التحكيم الديني في قضايا الأسرة، لكن قد يقال إن ظاهر منعهم للمحاكم الشريعة يشمل كل قضايا التحكيم، حتى القضايا المالية[85].

3 محافظات وإقليم تجوز اختيار الأطراف لقانون التحكيم مطلقاً

✦ محافظة ألبرتا (Alberta):

نص قانون التحكيم محافظة ألبرتا على أنه يطبق على أي اتفاق التحكيم ما لم يأت نص على عدم اعتباره إما باتفاق الأطراف أو بسبب قانون آخر مقدم عليه[86].

فيفهم من ذلك أن للأطراف اختيار قانون واجب التطبيق مخالف لقانون تحكيم المحافظة. وهذا لا إشكال فيه من جهة المعاملات المالية.

وكذلك بالنسبة للقضايا الأسرية، فإن القوانين المتعلقة بها: Domestic Relations Act، Matrimonial Property Act، Family Property Act كلها لم تتعرض للتحكيم بنفي ولا إثبات، فلا تعارض قانون التحكيم العام للمحافظة، سواء من جهة صحة التحكيم في القضايا الأسرية أو جواز اختيار القانون واجب التطبيق.

✦ محافظة كولومبيا البريطانية (British Columbia):

حل قانون التحكيم الجديد للمحافظة Arbitration Act محل القانون التجاري Commercial Arbitration Act في سنة ٢٠٢٠م، ونص على أن أحكامه لا تسري على القضايا الأسرية، بخلاف سابقه. وكذلك نص

84- انظر: القانون المدني، لحكومة كيبيك، مادة 2643؛ قانون الإجراءات المدنية، لحكومة كيبيك، مادة 646.

85-انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص24؛ القانون المدني، لحكومة كيبيك، مادة 2639.

86-انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص24؛ كيبيك يقول لا للشريعة، لراديو-كندا. من موقع:
https://ici.radio-canada.ca/nouvelle/250213/charia-assemblee-nat

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

على جواز اتفاق الطرفين على اختيار قانون واجب التطبيق غير قانون تحكيم المحافظة [87].

وصرح قانون الأسرة على جواز التحكيم في القضايا الأسرية، وعلى أن القانون المعتبر إذن هو الذي يتفق عليه الأطراف[88]. ولا شك أن هذا يفتح الباب للتحكيم الشرعي في القضايا الأسرية أيضاً.

✦ **محافظة برانزويك الجديد (New Brunswick):**

قانون تحكيم محافظة برانزويك الجديد عامٌّ في التحكيم التجاري والأسري، ويجوّز العدول عن قانون المحافظة في التحكيم، واختيار الأطراف القانون الواجب التطبيق الذي يناسبهم، مما يفتح الباب للتحكيم الشرعي[89].

وكذلك لا يوجد في قانونَي الأسرة Familyg Marital Property Act Services Act ما يمنع التحكيم الأسري، ولا ما يتعارض مع جواز اختيار الأطراف للقانون في القضايا الأسرية المأخوذ من قانون التحكيم[90].

✦ **الإقليم الشمال الغربي (North-Western Territories):**

نص قانون التحكيم للإقليم الشمال الغربي على أنه عام في مجالات التحكيم واستثنى أحوالًا خاصة ليس منها قضايا الأسرة[91]، وليس في قانون الأسرة الخاص بالإقليم ما يعارض ذلك.

ولم يكن هناك في السابق نصٌّ في نظام التحكيم حول اختيار الأطراف للقانون واجب التطبيق[92]. لكن القانون عُدل بعد ذلك، فأبيح للخصوم اختيار القانون، مما يفتح باب التحكيم الشرعي في القضايا المالية أو الأسرية [93].

87- انظر: قانون التحكيم، لحكومة كولومبيا البريطانية، مادة 2، 25.

88- انظر: قانون الأسرة، لحكومة كولومبيا البريطانية، مادة 19/2، 19/10، 19/20.

89- انظر: قانون التحكيم، لحكومة برنزويك الجديد، مادة 2.

90- انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص11.

91- انظر: قانون التحكيم، لحكومة الإقليم الشمال الغربي، مادة 3.

92- انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص14، 15.

93- انظر: قانون التحكيم، لحكومة الإقليم الشمال الغربي، مادة 27.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

✦ **محافظة نوفا سكوتيا (Nova Scotia):**

ممـا يميزهـا أن لها قانونـاً للتحكيـم Arbitration Act للنازعـات الإدارية والبحرية، وآخـر يسـمى Commercial Arbitration Act، بخـلاف كولوبيا البرياطنيـة التي نسـخ فيها قانـونُ التحكيم قانـونَ التحكيـم التجاري.

ونـص هذا الأخيـر على أن للأطراف اختيـار القانون واجـب التطبيق، مما يفتح الباب للتحكيم الشـرعي في الأمـور التجارية[94].

وكذلـك نـص فـي القانـون الأسـري Matrimonial Property Act على جـواز التحكيم فـي القضايـا الأسـرية، وأن المرجع في ذلك هـو قانون التحكيـم[95]، فيجـوز - بنـاءً على ذلـك - للأطـراف اختيار القانـون واجب التطبيـق أيضاً[96].

✦ **محافظة جزيرة الأمير إدوارد (Prince Edward Island):**

لمـا كان قانون التحكيم عامـاً، ولم يعارضه قانون الأسـرة؛ إذ لم يتطرق إلـى التحكيـم الأسـري، فإنـه يجـوز إذن التحكيـم فـي قضايا الأسـرة، كالقضايـا التجارية.

ومثـل مـا تقـدم فـي الإقليـم الشـمال الغربـي، لـم يكن هنـاك في السـابق نصٌّ في نظـام تحكيـم الجزيرة حـول اختيار الأطـراف للقانون واجـب التطبيق[97]. لكـن القانون عُدل بعـد ذلك، فأبيح للخصـوم اختيار القانـون[98]، وهذا يجوّز التحكيم الشـرعي، سـواء في القضايـا التجارية أو الأسـرية؛ إذ لم أقف علـى نص يقيـده بالمعامـلات المالية.

✦ **محافظة ساسكاتشوان (Saskatchewan):**

نـص قانون التحكيم لمحافظة ساسكاتشـوان على أنـه يطبق على كل عقـد تحكيـم[99]، وفصّل أحـكام التحكيم الأسـري مما يفيد جـوازه دون إشـكال. ولم يتعرض قانون الأسـرة Family Property Act إلى التحكيم،

94- انظر: قانون التحكيم التجاري، لحكومة نوفا سكوتيا، مادة 35.

95- انظر: قانون الممتلكات الزوجية، لحكومة نوفا سكوتيا، مادة 30.

96- انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص18.

97- انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص24.

98- انظر: قانون التحكيم، لحكومة جزيرة الأمير إدوارد، مادة 30.

99- انظر: قانون التحكيم، لحكومة ساسكاتشوان، مادة 3.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

بخلاف قانون الأسرة الآخر Family Maintenance Act الذي أكد جواز التحكيم الأسري، وأن أحكامه معتبرة بما ورد في قانون التحكيم[100].

وكذلك صرح قانون التحكيم بجواز اختيار الأطراف للقانون الواجب التطبيق، مما يدل على جواز التحكيم الشرعي سواء في القضايا المالية أو الأسرية[101].

الخلاصة:

يظهر مما سبق أن القسم الأول الذي يشتمل على المحافظات والأقاليم التي سكتت عن بند خيار الأطراف لقانون التحكيم: يحتمل منع التحكيم بالشريعة في القضايا المالية والأسرية، كما يحتمل جوازه. وتبين أن الأرجح الجواز، لكن قرار اعتماد الحكم وتنفيذه أو عدم ذلك يرجع إلى تفسير المحكمة للقانون. وهذا الاحتمال والتردد مما يُرجى رفعه في المستقبل إن أضيف البند الخاص باختيار القانون، كما حصل في محافظة جزيرة الأمير إدوارد، والإقليم الشمال الغربي.

وأما المحافظات التي منعت التحكيم الأسري برمته، أو منعت فيه اختيار القانون واجب التطبيق، فهي في العادة إنما فعلته إرضاءً لمنظمات حقوق المرأة ونحوها، كما نصوا عليه في محافظة أونتاريو. ومثل هذا الأمر يبعد أن يتغير في الزمن القريب إلا أن يشاء الله.

وأما المحافظات التي أجازت التحكيم الأسري، وأجازت اختيار الأطراف للقانون واجب التطبيق في القضايا المالية والأسرية، فهي ميدان خصب لإقامة شريعة الله سبحانه وتعالى، فينبغي اغتنام ذلك، والدفاع عن هذا الحق؛ حتى لا يزول بسبب معارضة المنظمات الحقوقية، كما حصل في أونتاريو وغيرها.

100- انظر: قانون صيانة الأسرة، لحكومة ساسكاتشوان، مادة 15/1.

101- انظر: قانون التحكيم، لحكومة ساسكاتشوان، مادة 33.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

المبحث الثالث:
التحديات والحلول

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التحديات

من التحديات المواجهة في تفعيل التحكيم الشرعي في كندا:

- جهل الأقليات المسلمة بالتحكيم، وأنه وسيلة نظامية لفض المنازعات ولو بين الأفراد، مع الإلزام بالحكم.
- قلة وعي الأقليات المسلمة بالتحكيم الشرعي بوجوب الحكم بالشريعة ما دام ذلك ممكناً، حتى من المختصين في القانون، وكأنهم استسلموا للأمر الواقع، وهو الحكم بالقانون الوضعي.
- ما سبق من تقييد بعض القوانين لحرية اختيار قانون التحكيم.
- أن بعض القوانين السابقة تبيح الاستئناف، أو الطعن في الحكم عند مخالفته للقواعد الأساسية التي يقررونها كالمساواة بين الرجل والمرأة، وعدم استغلال ضعف المرأة، ومراعاة الأصلح في ما يتعلق بالأطفال ونحوها[102]. وبعض هذه القواعد فضفاضة، ومحتملة، فيمكن أن تصرف إلى ما يناسب ذوي المقاصد السيئة.
- أن بعض القوانين السابقة تبيح الاستئناف أو الطعن في الحكم إذا كانت القضية ذات أهمية للعامَّة[103]. ولا شك أن بعض الحاقدين يرى أن ظهور للشريعة في بلد علماني من الأمور ذات الأهمية العامة؛ لما يخافه من تقوية الأقلية المسلمة، وتأثيرها على المجتمع الغربي.
- أنه لا يؤمَن أن تستخدم المحاكم حقها في إبطال حكم التحكيم بمخالفته النظام العام[104] ؛ بناءً على القواعد السابقة.

102- انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص7، 8، 10، 15، 17، 21؛ قانون التحكيم، لحكومة ساسكاتشوان، مادة 3، 1/6.

103- انظر: تطبيق القانون الديني في النظام الأسري، لكبلان وبخت، ص4، 11، 17، 24؛ قانون التحكيم، لحكومة ألبرتا، مادة 6، 19؛ قانون التحكيم، لحكومة برانزويك الجديد، مادة 2.

104- النظام العام هو: جميع القواعد التي تتعلق بالمصالح العامة العليا في المجتمع والتي تحقق له الحماية اللازمة لاستقراره واستمراره وتحقق العدالة لأفراده. انظر: التحكيم الوطني والأجنبي، لآل فريان،

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

المطلب الثاني: الحلول المقترحة

1 تفعيل التحكيم بالشريعة في المحافظات والأقاليم التي تبيح اختيار القانون واجب التطبيق.

ويمكن في سبيل ذلك تطبيق الأنسب من الطرق التالية:

- اختيار نظام موضوعي موافق لأحكام الشريعة الإسلامية، كالنظام السعودي مثلًا، ويشمل ذلك: نظام الشركات، ونظام المعاملات المدنية، وغير ذلك. لكن يشترط أن يكون هذا النظام أيضاً مما يجوّز التحكيم في محل النزاع. فلا يصلح أن يستعمل النظام السعودي للتحكيم في قضايا الأحوال الشخصية. وكذلك يمكن إنشاء نظام للأقليات في بلاد الغرب، وتكون مسودته مستمدة من أنظمة الدول الإسلامية، مع التنبيه على التنوع المذهبي في تلك البلاد.
- اختيار مذهب معين، كالحنفي أو المالكي أو الشافعي أو الحنبلي؛ ليكون هو المرجع الموضوعي لحكم المحكم.

ومن مزايا هذين الخيارين: أنهما على قول واحد في الغالب، مما يسهل عمل المحكم. ويمتاز الأول بأنه يشتمل على أحكام النوازل والقضايا المعاصرة، بخلاف الثاني الذي قد يحتاج إلى التخريج. ويمتاز الثاني بأن قبول العوام لحكم المذهب أكثر من قبولهم لأنظمة البلدان المختلفة، خاصة عند اختلاف بلد الخصمين.

- التحكيم بالعدالة والإنصاف (ويسمى: التفويض بالصلح). والمراد منه: ألا يقيَّد المحكم بقانون معين، بل يختار ما يراه أنسب للقضية[105]. ويكون المحكم المعين للقضية من علماء الدين الإسلامي بحيث يمكنه تطبيق الشريعة الإسلامية.

ويمتاز هذا الخيار بأنه أقرب إلى قبول الخصمين؛ لعدم نصه على القانون واجب التطبيق، وإنما يرجع إلى ثقتهما بالمحكم ومكانته، لكن لا بد أن يكون المحكم فيه ذا أهلية في الترجيح؛ لاختيار الحكم الأنسب من بين الأقوال المتعددة في كل مسألة.

ص92.

105-ويجب التنبيه على أن التفويض بالصلح غير الحكم بالصلح المتقدم ذكره. انظر: مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي، للشرقاوي والشريف، ص19.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

2 رفع وعي الأقليات والقانونيين المسلمين بأهمية التحكيم الشرعي.

3 الحرص على حفظ حكم التحكيم من الإبطال قدر الإمكان، وذلك بمراعاة القوانين الوضعية التي لا تعارض الشريعة الإسلامية.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الخاتمة

في ختام هذا البحث، تبين أن التحكيم وسيلة هامة لفض المنازعات، وأنه صار ذا رواج في عصرنا؛ لما له من مزايا وإيجابيات، وأن الإلزام من أهم شروط التحكيم.

وكذلك تم ترجيح جواز التحكيم الملزم في جميع المسائل التي تتعلق بالخصمين، سوى الحدود ونحوها؛ للمصلحة، ودرءًا للمفاسد العظيمة الناتجة عن ترك ذلك.

وتبين أن النظام السعودي - وإن كان يذكر بعض المواد في التحكيم في نظام الأحوال الشخصية -، لا يصحح التحكيم الاصطلاحي الملزم في قضايا الأسرة، وأن ذلك موافق للرأي المعتبر بأن التحكيم بمنزلة الصلح، وأن الراجح صحة التحكيم الملزم حتى في القضايا الأسرية.

وتم التفصيل في أنواع القوانين في كندا، وأن الغالب استعمال قوانين التحكيم المحافظية، دون الفدرالية. وظهر أن أنظمة المحافظات والأقاليم تتباين في إباحة التحكيم الشرعي: فبعضها يمنع ذلك حتى في القضايا المالية، وبعضها في القضايا الأسرية فقط، وبعضها يبيحه فيهما.

وتبين أن هناك عدداً من التحديات في تطبيق التحكيم بالشريعة، حتى في المحافظات والأقاليم التي تبيح التحكيم بالشريعة، وتم ذكر بعض الحلول المناسبة.

وأوصي في هذا المقام:

- بتطبيق مثل هذا العمل على قوانين البلدان المختلفة؛ لتتضح التحديات الخاصة بها والحلول المناسبة لها.
- تحرير تفاصيل القضايا التحكيمية التي تجوز شرعاً والتي لا تجوز كإيقاع الطلاق، والعدد الجائز في ذلك... إلخ.
- الإكثار من التأليف في مجال التحكيم الشرعي لتوعية المختصين والأفراد.
- دعم إنشاء مراكز مختصة في التحكيم الشرعي في البلاد غير الإسلامية.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

- دحض الشبهات التي يروجها المعارضون للتحكيم الشرعي كالمنظمات الحقوقية، والتي تسعى إلى منع تطبيق الشريعة في جميع المحافظات والأقاليم بعد أن نجحت في جملة منها.

والله أعلم. وصلى الله على نبيه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

الكتب المطبوعة

- القرآن الكريم
- آل خنين، عبدالله. (١٤٤١). التحكيم في الشريعة الإسلامية. (ط ٢). الرياض: دار الحضارة.
- آل فريان، عبدالعزيز. (١٤٢٨). التحكيم الوطني والأجنبي. (ط١). الرياض: دار الميمان.
- ابن الجوزي، عبدالرحمن. (١٤١٥). التحقيق في أحاديث الخلاف. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن رشد، محمد. (١٤٢٥). بداية المجتهد ونهاية المقتصد. القاهرة: دار الحديث.
- ابن عابدين، محمد. (١٣٨٦). رد المحتار على الدر المختار. (ط ٢). بيروت: دار الفكر.
- ابن عبدالهادي، محمد. (١٤٢٨). تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق. (ط١). الرياض: دار أضواء السلف.
- ابن العربي، محمد. (١٩٩٢). القبس في شرح موطأ مالك بن أنس. (ط١). دار الغرب الإسلامي.
- ابن نجيم، زين الدين. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. (ط ٢). دار الكتاب الإسلامي.
- الأزدي، محمد. (١٤٠٨). المخزون في علم الحديث. (ط١). دلهي: الدار العلمية.
- البهوتي، منصور. (١٤٣٣). الروض المربع شرح زاد المستقنع. (ط١). دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- البهوتي، منصور. (١٤١٤). شرح منتهى الإرادات. (ط١). بيروت: عالم الكتب.
- البهوتي، منصور. (١٤٢١). كشاف القناع عن متن الإقناع. (ط١). دار النوادر.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

- الجوهري، إسماعيل. (١٤٣٠). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (ط١). القاهرة: دار الحديث.
- الحطاب، محمد. (١٤١٢). مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. (ط٣). دار الفكر.
- الخولي، عمر. (١٤٤٠). المرشد العملي في التحكيم التجاري. (ط١). جدة: المركز السعودي للأبحاث والدراسات القانونية.
- الرحيباني، مصطفى. (١٤١٥). مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى. (ط٢). المكتب الإسلامي.
- الرملي، محمد. (١٤٠٤). نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. بيروت: دار الفكر.
- الزبيدي، محمد. (١٣٨٥). تاج العروس من جواهر القاموس. (ط١). الكويت: التراث العربي.
- السرخسي، محمد. المبسوط. مصر: مطبعة السعادة.
- الشربيني، محمد. (١٤١٥). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. (ط١). دار الكتب العلمية.
- الشرقاوي، الشهابي؛ والشريف، يحيى. (١٤٤٤). مبادئ التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي. (ط٤). الرياض: دار الإجادة.
- الصاوي، أحمد. بلغة السالك حاشية الصاوي على الشرح الصغير. دار المعارف.
- عثمان، محمد. (١٤١٥). النظام القضائي في الفقه الإسلامي. (ط٢). دار البيان.
- لجنة من العلماء. (١٣٠٢). مجلة الأحكام العدلية. بيروت: المطبعة الأدبية.
- المرداوي، علي. (١٣٧٤). الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. (ط١). بيروت: إحياء التراث العربي.
- منظمة المؤتمر الإسلامي. قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- النووي، يحيى. (١٤١٢). روضة الطالبين وعمدة المفتين. (ط٣). بيروت: المكتب الإسلامي.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

البحوث

- الألفي، محمد. (١٤٣١). التحكيم وضوابطه الشرعية والإجرائية. أبحاث المؤتمر السابع لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، ٥٠٧-٥٤٩.
- دنيا، شوقي. (١٤٣١). تعريف بالتحكيم في الشريعة الإسلامية. أبحاث المؤتمر السابع لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، ٢٠٧-٢٢١.
- الرشود، خالد. (رجب ١٤٢٤). التحكيم التجاري في المملكة وتطبيقاته. مجلة العدل، ١٩، ٥٢-٨٥.
- الزحيلي، محمد. (١٤٣١). التحكيم الشرعي والقانوني في العصر الحاضر. أبحاث المؤتمر السابع لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، ٤٥٧-٥٠٥.
- دوندي كبلان، بولي؛ وبخت، نتاشا. (أبريل ٢٠٠٦). تطبيق القانون الديني في النظام الأسري. صندوق التعليم القانوني والعملي للمرأة، ١-٢٩.
- رسنيك، لاري. (٢٠٠٧). التحكيم في النزاعات الأسرية والأحكام الشريعة. ١-١٣.
- شبير، محمد. (١٤٣١). حجية الحكم التحكيمي في الفقه الإسلامي. أبحاث المؤتمر السابع لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، ٥٥١-٥٩٧.
- شليبك، أحمد. (١٤٣١). التحكيم الشرعي بين المسلمين في بلاد الغرب. أبحاث المؤتمر السابع لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، ١٧-٧١.
- صبري، عكرمة. (١٤٣١). مجالات التحكيم. أبحاث المؤتمر السابع لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، ٢٤٩-٢٨٢.
- علي، أسامة. (١٤٣١). قضية التحكيم على الصعيد الشرعي. أبحاث المؤتمر السابع لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، ٧٤-١٠٧.
- القره داغي، علي. (١٤٣١). مبدأ التحكيم. أبحاث المؤتمر السابع لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، ٢٨٣-٣٥٣.
- وهب، يوسف. (٢٠٢٢). إجراءات الطلاق القائمة على الدين: تسويات النزاعات البديلة للمسلمين الكنديين. المجلة الفصلية لقانون الأسرة الكندي، ١-٢٢.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الأنظمة والقوانين

- [ألبرتا] قانون التحكيم، ٢٠٠٠، أ-٤٣
- [الإقليم الشمالي الغربي] قانون التحكيم، س. ١٤، س.ن.و.ت. ٢٠٢٤.
- [أونتاريو] قانون الأسرة، ر.س.و. ١٩٩٠.
- [أونتاريو] قانون التحكيم، ١٩٩١، س.و. ١٩٩١.
- [الأونسيترال] قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (عام ١٩٨٥م مع تعديلات عام ٢٠٠٧م)، الأمم المتحدة، فيينا، ٢٠٠٨م.
- [برانزويك الجديد] قانون التحكيم، ٢٠١٤.
- [جزيرة الأمير إدوارد] قانون التحكيم، أ-١,١٦.
- [ساسكاتشوان] قانون التحكيم، أ-١,٢٤، ١٩٩٢.
- [ساسكاتشوان] قانون صيانة الأسرة، ١٩٩٧، ف-٢,٦.
- [السعودية] نظام التحكيم ولائحته التنفيذية، جمعية قضاء، ١٤٤٥هـ.
- [السعودية] نظام الأحوال الشخصية، جمعية قضاء، ١٤٤٥هـ.
- [كندا] قانون التحكيم التجاري، س. ١٧، ر.س.س. ١٩٨٥.
- [كولومبيا البريطانية] قانون الأسرة، س.ب.س. ٢٠١١.
- [كولومبيا البريطانية] قانون التحكيم، س.ب.س. ٢٠٢٠.
- [كيبك] قانون الإجراءات المدنية، س-١,٢٥.
- [كيبك] القانون المدني لكيبك، س.س.ك.-١٩٩١.
- [مانيتوبا] قانون التحكيم، س. أ٢٠، س.س.س.م.
- [نوفا سكوتيا] قانون التحكيم، س. ٥، س.ن.س. ١٩٩٩.
- [نوفا سكوتيا] قانون الممتلكات الزوجية، ١٩٩٥-٩٦، س.٨٣، س.١٣.
- [نونافوت] قانون التحكيم (التوحيد الرسمي)، س.أ-٨٠، س.س.نو.
- [يوكون] قانون التحكيم، س.٨، ر.س.ي. ٢٠٠٢.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

المواقع الإلكترونية

- راديو-كندا. كبيبك يقول لا للشريعة. من موقع:
https://ici.radio-canada.ca/nouvelle/250213/charia-assemblee-nat
- حكومة كندا. المحافظات والأقاليم. من موقع:
https://www.canada.ca/en/intergovernmental-affairs/services/provinces-territories.html
- حكومة أونتاريو. التحكيم الأسري. من موقع:
https://www.ontario.ca/page/family-arbitration
- إحصاءات كندا. العدد السكاني للمسلمين في كندا. من موقع:
https://www150.statcan.gc.ca/n1/pub/-627-11m/-627-11m-2024058eng.htm

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

Islamic University of Minnesota

المركز الرئيسي IUM